ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

إصدار شهري

قضايا المناخ..
رؤى عالمية ومصرية

عدد خاص

السنة الثالثة
ecss.com.eg
/ecsstudies

ECSS
المـركز المـصـري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال،
او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

تقديرات مصرية

قضايا المناخ.. رؤى عالمية ومصرية

عدد خاص

العـدد 45
تقديرات مصرية
إصـــدار شـهـري
السنة الثالثة - نوفمبر 2022

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خـــالد عكاشـــة

المدير العام

د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

تحرير

د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية

د. محمد كمال

د. دلال محمود

د. جمال عبدالجواد

أ. مجدي صبحي

د. نهى بكر

د. رغدة البهي

بيانات وإحصائيات

هبة زين

إخراج فني

أحمد حسني

ecss.com.eg

/ecsstudies

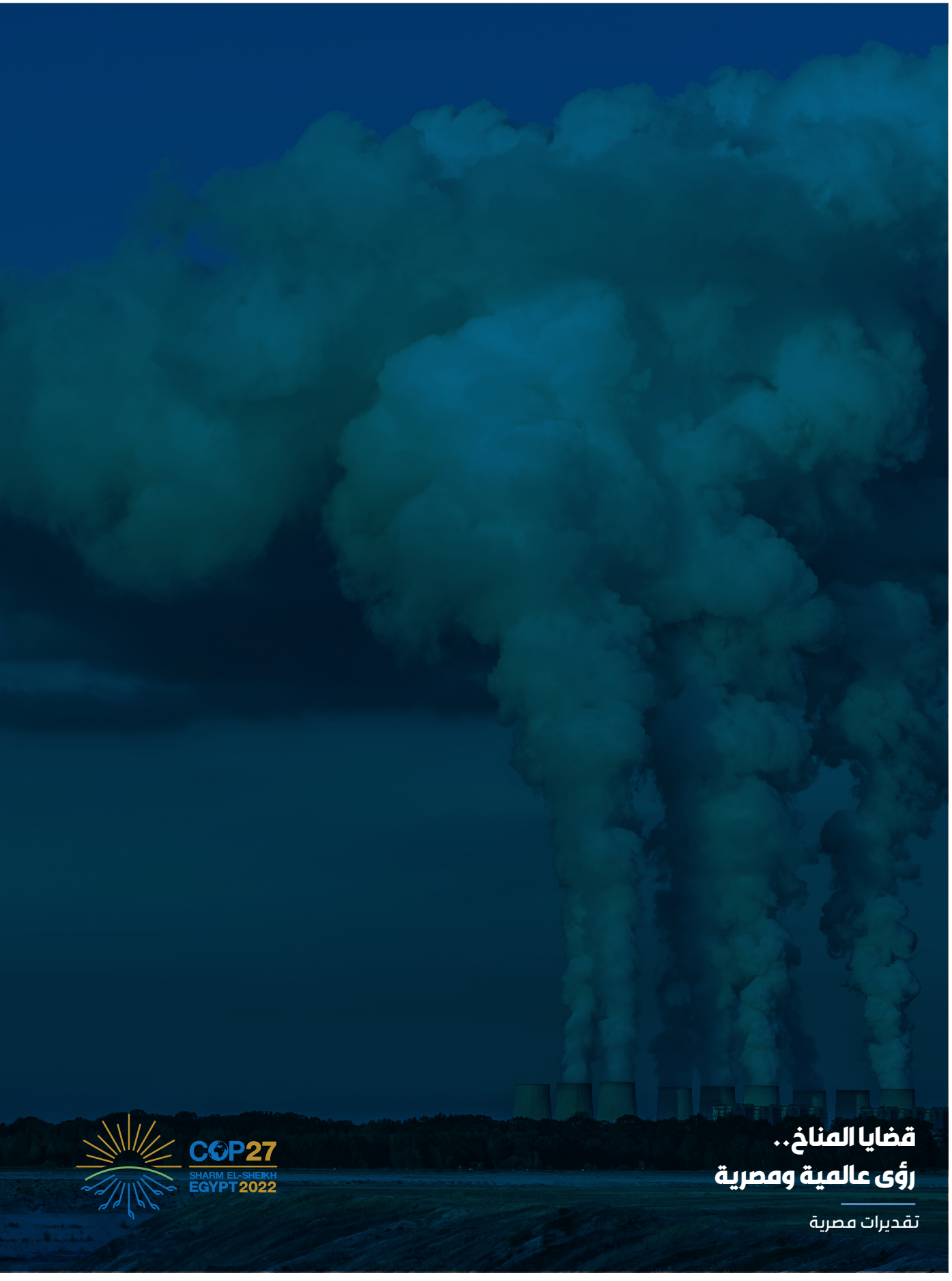

قضايا المناخ..
رؤى عالمية ومصرية

تقديرات مصرية

COP27
SHARM EL-SHEIKH
EGYPT 2022

المحتويات

08 الافتتاحية: تحدي المناخ للنظام الدولي
د. عبد المنعم سعيد

10 ما الممكن والمأمول في COP27؟
د. جمال عبد الجواد

13 تداعيات تنافس القوى الكبرى على قضايا المناخ
د. محمد كمال

16 الآثار المتفاقمة لتغير المناخ على كوكب الأرض
د. عمر الحسيني

19 الأبعاد الأمنية لقضيّة تغيّر المناخ في العالم
د. إيمان رجب

22 حدود الارتباط بين تغير المناخ وانتشار الإرهاب
د. دلال محمود

25 كيف يضاعف تغير المناخ الأزمات الاقتصادية؟
مجدي صبحي

28 الذكاء الاصطناعي وتغير المناخ.. فرص وقيود
د. رغدة البهي

31 مرتكزات الموقف المصري إزاء مواجهة تغير المناخ
د. نهى بكر

34 متطلبات التحول نحو صناعة خضراء في مصر
د. مدحت نافع

37 أثر التمويل الأخضر في التنمية المستدامة في مصر
أحمد بيومي

40 أدوار المجتمع المدني المصري في قمة COP27
د. عماد الدين عدلي

43 العدالة المناخية وحقوق الإنسان.. احتياجات مصرية
عصام شيحة

46 مخاطر تغير المناخ في أفريقيا.. مؤشرات أساسية
هبة زين

تحدي المناخ للنظام الدولي

*د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

النظام الدولي هو عبارة عن مجموعة من المتغيرات التي تتفاعل مع بعضها بعضًا بين الدول، وغالبًا ما يتسم هذا النظام بالفوضوية، أي إنه نظام سياسي دون حكومة ودون قواعد مستقرة وقيم راسخة. لذلك، يجب أن نتصور نظامًا دوليًا بقواعد دون منظم لهذه القواعد. وتحصل هذه الفوضى العالمية لأن كل الدول تتصرف حسب مصلحتها الذاتية، وأنه لا دولة ستتصرف بأخلاق، حيث لا يوجد من يؤمنها إذا تصرفت الدول الأخرى بسلوك غير أخلاقي. باختصار، فإن الجزء الأهم في تعريف أي نظام هو توزيع القدرات العسكرية والاقتصادية بين الوحدات المشكلة للنظام.

بشكل عام، النظام الدولي هو مجموعة القواعد والمعايير والأعراف التي تحكم العلاقات بين الجهات الفاعلة الأساسية في البيئة الدولية على أساس "توازن القوى"، ومنه يتكون بناء هرمي للقوة إذا ما تفوقت فيه قوة وحيدة على كل من يليها من القوى المختلفة. فقد صار النظام الدولي ذا "قطبية أحادية"، كما حدث بالنسبة لبريطانيا العظمى خلال الفترة من 1815 وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى 1914. ويصير النظام ذا قطبين، كما حدث بعد الحرب العالمية الثانية وانفراد كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بقمة العالم. ويصبح النظام متعدد الأقطاب، عندما يتنافس على القطبية فيه عدد أكبر من الدول التي تتنافس وتتنازع فيما بينها، كما الحال خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية.

النظام الدولي والنظام العالمي

النظام الدولي ليس حالة ساكنة من التفاعلات على أساس القوة العسكرية والاقتصادية فحسب، لكنه أيضًا مجال واسع للتطورات التكنولوجية الضخمة التي وصلت إلى مكانة عالية مع الحربين العالميتين وآثارهما التدميرية العالية. وكان لاستخدام السلاح النووي في نهاية الحرب الثانية تأثير كبير على الفكر السياسي الدولي الذي قام على أساس أن الجنس البشري ذاته بات مهددًا بالفناء، مما يستدعي خلق مؤسسات عالمية تزيد التعاون بين الدول، وتقلل التنافس فيما بينها. ورغم أن سوابق جرت بعد الحرب العالمية الأولى ممثلة في عصبة الأمم، فإن فشلها في منع الحرب الثانية دفع الدول المنتصرة في الحرب الأخيرة إلى إقامة نظام عالمي جديد قام سياسيًا على "الأمم المتحدة" الذي سرعان ما تمدد إلى أبعاد اقتصادية وثقافية ممثلة في منظمات "بريتون وودز" (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي)، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي و"اليونسكو"، وعشرات المنظمات المتخصصة في الشئون العالمية من البريد إلى الطيران إلى الصحة والغذاء.

مع خروج كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى الفضاء الخارجي في نهاية الخمسينيات من القرن العشرين واحتدام "الحرب الباردة"، أصبح العالم أشبه بقرية صغيرة في تفاعلاتها. ومع حلول الثمانينيات من القرن العشرين، والبزوغ الكبير للثورة الصناعية التكنولوجية الثالثة تصاعدت "الأجندة الدولية" لكي ترتفع بما أدت إليه من تفاعلات جيوسياسية وجيواقتصادية إلى انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي، وقيام "العولمة" و"النظام العالمي" بقيادة الولايات المتحدة. قام "النظام العالمي" على حالة كثيفة من تفاعلات التجارة والثقافة، والاعتماد المتبادل، والهجرة الدولية، والتنافس حول الحصة الأكبر من الكعكة الاقتصادية الدولية.

إلا أن النظام العالمي الجديد الذي بات شاملاً للعالم لم يَخْلُ من تناقض مع النظام الدولي الذي قام على انفراد الولايات المتحدة بقيادته، في الوقت الذي بدأت فيه روسيا (وريثة الاتحاد السوفيتي) في استعادة كثير من قوتها السابقة، وصعود الصين كقوة عظمى بازغة نتيجة قدرتها على الاستفادة من العولمة. بدأ هذا التناقض في الظهور بين النظام الدولي القائم على "القطبية الأحادية"، والنظام العالمي الذي بات يحتوي موضوعيًا على قوى جديدة.

ورغم أن النظام العالمي نجح في احتواء الأوضاع الجديدة في أوروبا الشرقية، والتعامل مع الأزمة الاقتصادية الآسيوية في عام 1997، وحتى الأزمة المالية العالمية

في 2008؛ إلا أنه بات واضحًا أن هناك مفارقة قائمة بين واقع النظام الدولي وحالة النظام العالمي. في الأولى، كانت الدول تدافع عن مصالحها "الجيوسياسية" في القيادة والهيمنة. وفي الثانية، تعاونت الدول للدفاع عن مصالحها الوجودية، وهذه المصالح ذاتها تدفع في اتجاه ما هو أكثر، ليس فقط لأنه ليس بمقدور كل دولة بمفردها حل قضايا من الاتساع والعمق والاستمرارية مثل الاحتباس الحراري والأوبئة التي تتطلب تعاون جميع الدول، وإنما بقاء أو زوال الجنس البشري.

أزمة أوكرانيا والمواجهة الدولية

شهد النظام الدولي خلال العامين الأخيرين تغيرات جوهرية، أولها: أن المعسكر الغربي في عمومه والولايات المتحدة خاصة واجها قدرًا كبيرًا من الوهن تجسّد في هزيمة واشنطن وتراجعها وخروجها من الشرق الأوسط، فضلاً عن تقلبها السياسي الداخلي ما بين مذاهب سياسية متعددة أدت -في النهاية- إلى انقسام وتشرذم وعجز عن التوافق المطلوب في مجتمع سياسي ليبرالي وديمقراطي. ثانيها: أن مجيء وباء كورونا وفشل الولايات المتحدة ومعها المعسكر الغربي في مواجهته، فضلاً عن قيادة العالم في التعامل معه، أخذ الكثير من سمعة القوة والتكنولوجيا الأمريكية.

ثالث التغيرات، جاء مع الحرب الروسية الأوكرانية التي أشعلت حزمة كبيرة من الاحتمالات العالمية تبدأ من أوكرانيا، وتمر بحرب أوروبية شاملة، كتلك التي عرفها الأوروبيون في قرون سابقة، حتى تصل إلى حرب عالمية بين روسيا وحلف الأطلسي. صارت الحرب الروسية الأوكرانية أزمة دولية بامتياز تمسّ المصالح العليا لكثير من دول العالم بعد أن مسّت العمليات العسكرية الأمن الأوروبي، وأدت نتائجها الاقتصادية إلى تضخم عالمي يُوجِعُ قضايا الطاقة والغذاء والبناء في العالم.

وعندما أصبح النظام الدولي القائم بعد انتهاء الحرب الباردة يعاني وهن القوة الغربية المسيطرة وقيادتها المتمثلة في الولايات المتحدة وتحالف الأطلنطي، بدأت الصين، التي أخذت في الاستفادة من العولمة خلال العقود الثلاثة السابقة، في الصعود إلى مكانة القوة العظمى في النظام الدولي، ومن ثم طرحت دعوات لمراجعة النظام الدولي، بحيث تقوم فيه شراكات جديدة تختلف عن الانفراد الأمريكي. رابعها: أن روسيا التي عانت كثيرًا خلال العقود الثلاثة السابقة، عادت إلى العالم مرة أخرى، تحت قيادة فلاديمير بوتين، لكي تراجع نظام ما بعد الحرب الباردة، الذي لم يحترم لا اتفاقيات هلسنكي 1974 ولا اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

أزمة المناخ والنظام العالمي

في ظل هذه الظروف التي يشهدها النظام الدولي من مراجعات وحروب وأوبئة، هناك تهديدات جارية لمصير الكوكب تظهر في أشكال مهددة لحياة البشر بالفيضانات، وارتفاع الحرارة، وجفاف البحيرات، بما يهدد بفوضى تنتقل بين الدول والأقاليم. وتعد أزمة تغير المناخ جزءًا من عملية العولمة المستمرة في جميع أنحاء العالم، حيث تؤثر القضايا -بما في ذلك تلك المرتبطة بالبيئة- على النظام الدولي. ومع ذلك، فإن القضية -من وجهة نظر علمية وبيئية- لا جدال فيها، بالنظر إلى الأدلة العلمية على الخطر الذي تشكله التحولات المناخية للبلدان، من حيث الحرائق والأعاصير والفيضانات.

وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، اتخذت القضية أبعادًا سياسية في النظام الدولي تدور حول تحمل المسئولية عن أزمة المناخ والأضرار التي تسببها نتيجة انبعاثات الكربون من مختلف الصناعات. المعضلة الكبرى مع أزمة "عالمية" بهذا الشكل، أنه ليس ممكنًا التعامل معها بينما النظام "العالمي" كله بهذه الدرجة من الاستقطاب والتوتر اللذين يقفان في وجه اتفاقات ملزمة لجميع الأطراف. فهل يمكن لمؤتمر "كوب 27" المنعقد في شرم الشيخ أن يخلق جسورًا تسمح ببدء سلسلة من التوافقات العالمية الجديدة التي تسمح بعزل التعامل مع القضايا "الجيوسياسية" عن تلك ذات الصفة العالمية، والتي لا ينجو منها لا شرق ولا غرب، ولا نظم ديمقراطية أو غير ديمقراطية، ولا مجتمعات متقدمة ولا أخرى نامية؟.

في النهاية، هل يظهر نظام عالمي جديد يعالج بالفعل مشكلات القرن الحادي والعشرين، بما فيه من أزمات مثل الأوبئة والمناخ، وتحديات التفكيك للعولمة، والنظم الإقليمية، والمواجهة مع أنماط تكنولوجية جديدة جعلت التواصل الإنساني أكبر من أي وقت مضى، بينما العزلة وسياسات الهوية تتأصل مع كل لحظة، وقد يبدو الأمر كله متناقضًا، ولكن كان هذا دائمًا هو مفتاح التطور الإنساني؟.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية